## دور الشراكات بين القطاعين العام والخاص في تنمية قطاع السياحة في دول منظمة التعاون الاسلامي

خلال العقود القليلة الماضية، عكس نشاط السياحة الدولية نموا كبيرا ومستداما من ناحيتي العائدات وعدد السياح، وترك أثار اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وبيئيا واسعا وصل تقريبا إلى كل جزء من العالم. و يحدث نشاط السياحة الدولية فوائد اقتصادية جمة لمستضيفي السياح ولبلدانهم كذلك. فحسب أرقام منظمة السياحة العالمية، فقد ارتفع عدد السياح الدوليين الوافدين من 845.7 مليون في عام 2006 إلى ما يقرب 1 بليون في عام 2012 ، أي ما يعادل متوسط نمو سنوي بنسبة 3.4٪. وارتفع مبلغ عائدات السياحة الدولية من 742 بليون إلى 1076 بليون دولار أمريكي خلال نفس الفترة، أي ما يعادل متوسط معدل نمو بنسبة 6.4٪؛ وهو معدل كان عاليا بأكثر من معدل الاقتصاد العالمي ككل. وفي عام 2012 بلغت هذه العائدات 2.9 بليون دولار في اليوم أو 1.040 دولار مقابل كل سائح وافد.

وبالنظر إلى ما تنعم به من تراث غني ومتنوع سواء طبيعيا أو جغرافيا أو تاريخيا أو ثقافيا، فإن البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، كمجموعة، لديها إمكانيات كبيرة لإرساء قطاع سياحي دولي مستدام .إلا أنه بالنظر إلى الحصة المتواضعة التي تؤول إلى هذه البلدان في السوق السياحية العالمية وتركز النشاط السياحي في عدد محدود منها، فإنه يتضح أنَّ قدرا كبيرا من تلك الإمكانيات لم يستغل بعد على النحو المنشود .يتجلى هذا الوضع في الحصص المتواضعة نسبيا التي حققتها البلدان الأعضاء، كمجموعة، من عدد السياح الدوليين بحوالي 15% وبعائدات تقريبية بحوالي 13% في العام 2013. فالمشاكل التي تواجه السياحة وتنمية قطاع سياحي دولي مستدام في بلدان منظمة التعاون الإسلامي متباينة بتباين السمات السياحية لكل بلد منها وكذلك بتباين المستوى التنموي والأولويات التنموية القومية والسياسات.

ان القطاع السياحي قادر على لعب دور مهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول منظمة التعاون الاسلامي بفضل ما تتمتع به هذه الدول من موارد سياحية معروفة على مستوى العالم اضافة الى الزيادة الكبيرة في عدد مواطنيها الذين يسافرون حول العالم. ولذلك تم تحديد القطاع السياحي احد القطاعات العشر ذات الاولوية للتعاون في منظمة التعاون الاسلامي عام 1994.

والارقام تشير الى ان السياحة تركزت في 10 بلدان فقط من منظمة التعاون الاسلامي (تركيا، ماليزيا، السعودية، مصر، المغرب، اندونيسيا، الكويت، تونس، الاردن وايران) حيث استحوذت على حوالي 79% من اجمالي السوق السياحية في منظمة التعاون الاسلامي للعام 2011.

ولهذا فان تعزيز دور القطاع السياحي في دول التعاون الاسلامي يتطلب تضافر الجهود بين دول المنظمة من جهة والشراكة بين القطاعين العام والخاص في كل دولة من جهة اخرى.

ونظرا لكون المؤسسات السياحية الخاصة هي الناشط الرئيسي في هذا القطاع، فأن اشراك القطاع الخاص في صياغة السياسة الوطنية وبالذات في ما يتعلق ببيئة الاستثمار، يعتبر امر حيوي لضمان نجاح خطط التعاون وخاصة وان بيئة الاستثمار تعتبر الامر الحاسم لجذب الاستثمارات السياحية، ولكون الشركات السياحية هي المنفذ الرئيس لتلك الخطط لما تملكه من خبرات متراكمة في التخطيط لمشروعات التعاون وتنفيذها. وهنا نقول ان الغرفة الاسلامية للتجارة مدعوة الى لعب الدور الابرز في ترويج السياحة في دول منظمة التعاون الاسلامي.

ومن اهم مقترحاتنا وتوصياتنا في هذا المجال ما يلي:

1. تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة حي ان هذه المشاريع تعتبر المستخدم الرئيسي للعمالة والمحفز للانشطة الاقتصادية التي تعزز النمو الاقتصادي
2. عقد منتديات للقطاع الخاص حول السياحة بشكل منتظم

3. انشاء بوابة سياحية للدول الاسلامية على شبكة الانترنت بالاضافة الى التأكيد على انشاء شبكة الاعمال التجارية للترويج لتنظيم المشاريع في الدول الاعضاء في المنظمة وذلك لتعزيز التجارة البينية من خلال تزويد المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالمعلومات والدعم والامور الاخرى
4. العمل على ازالة العوائق امام التدفق السياحي من خلال عدة امور اهمها التخفيضات في الرسوم والمصاريف الاخرى المفروضة على السياح و الاعفاء من متطلبات التأشيرة ووضع تشريعات وقوانين تشجع على السياحة وتعزيز الاستثمار فيها
5. تمويل الاستثمار السياحي من خلال نشر المعلومات الكاملة والحديثة عن الفرص الاستثمارية السياحية المتاحة في الدول الإسلامية
6. عقد ندوات وورش عمل عن الاستثمار من قبل القطاع الخاص في مجال السياحة.
7. إصدار دليل المستثمر متضمنا كل الفرص الاستثمارية المتاحة في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.
8. اهمية تقسيم دول التعاون الاسلامي الى مجموعات اقليمية تتشابه في الظروف الاقتصادية و/او الاجتماعية و/او السياسية كمجموعة الخليج العربي ومجموعة شمال افريقيا ومجموعة اسيا الوسطى.
9. التطوير النوعي للخدمات السياحية المقدمة ومستواها
10. وضع سياسات شاملة لتعاون دول التعاون الاسلامي مع بعضها البعض ومراجعة هذه السياسات بشكل دوري ودائم